العدد 1 السنة النالة

و ه نیسان۱۹۳۲

عمان: الثلاثاء في ٢٩ ذى القعدة ١٣٥٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثالثةوالعشرون ( الختامية )للدورة الاعتيادية الاولى للجلسالتشريعي الاردني الثاني

اوراق المعاملة للمجلس الموقر حتى اذا وافق على ذاك يجيله للحكومة لاجراء الايجاب» . عوده بك — ان اللجنة الادارية دققت كافة اوراق المستدعي فوجدت ان الموما اليه بعـــد انتهاء الحرب العامة حضر الى هذه البلاد واقام فيها اقامة عادية ، وتمتع بالجنسية الاردنية ، وقد سبق له من الحدمة في الحكومة التركية ما بخوله حق استيفاء راتب التقاعد ·

وبما انه من مقتضيات معاهدة لوزان ان امثال المستدعي يستحقون تناول رانب التقـــاعـد من حكومة البلاد الذين يقيمون في بلادها رأت اللجنة الادارية انه ليس من العدل ان يحرم المستدعي من هذا الحق المشروع ، ولذلك تطلب الى المجلس الموقر ان يوافقها على احالة قرارها هذا على الحكومة لاجراء ايجابه .

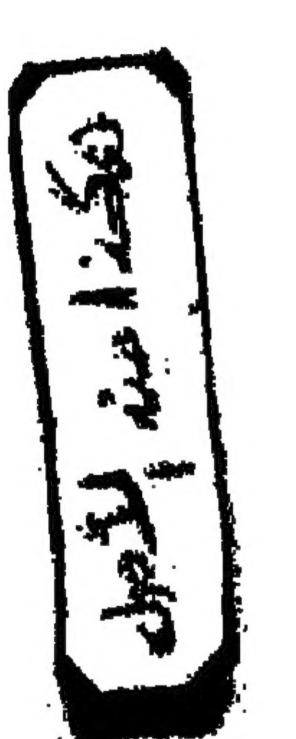
« فقرر المجلس احالته على الحكومة للنظر فيه بعين الاهتمام ».

توفيق بك — ارجو يافخامة الرئيس ان تأمروا باجتماع المجلس غدًا لعقد جلسته الختامية حيث ان الدورة الحالية تنتهي في ١٥ ــ٣ــ ١٩٣٢

سكرتير المجلسالتشريعي

الرئيس - الاجتماع غدا الساعة العاشرة .

وانفضت الجلسة



## الجلسة الثالثة والعشرون

افتتحت الجلسة الثالثة والعشرون الدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في دفي القدة ١٥٠٠ و١٥ –٣ – ١٩٣٢ المصادف بوم الثلاثا في الساعة العاشرة برئاسة فخامة رئيس في دفي القدي الوزرا وحضورا كثرية قانونية، ولم يتغيب عن الحضور سوى حديثه باشا الخريشه، سعيد بك المفني، شكري بك ماجد باشا العدوان، وفيفان باشا المجالي .

الرئيس – افتتح الجلسة ،فليقرأ الضبط السابق

نقرئ » ٠

الرئيس – عندنا اقتراح العضو متري باشا الزر بقات بشأن تنزيل رسوم الجوازات ، فليقرأ · ` ﴿ اقتراح العضو متريباشا الزريقات ﴾

قرأت في العدد (٣٣٧) من الجريدة الرسمية النظام الصادر تعديلاً للمادة الرابعة من انظمة قانون جوازات السفر المنشور في العدد (٢٤٢) من الجريدة الرسمية ولما كان هذا التعديل من شأنه زيادة الرسوم التي تتعارض مع مانتوخاه للاردنيين من التخفيف في الرسوم والضرائب وبما ان حالة البلاد الاقتصادية في الحال الحاضر لا تتحمل زيادة الرسوم الموضوعة بموجب التعديل الماد ذكره لذا اقترحان بلغي هذا النظام المنشور في العدد (٣٣٧) من الجريدة الرسمية وابقا ورسوم الجوازات على ماكانت عليه في نص المادة الرابعة من الانظمة لقانون جوازات السفر المنشور في العدد (٢٤٧) من الجريدة الرسمية وابقا من المحدد (٢٤٢)

واحيي صاحب السمو الامير المعظم وفخامتكم والاعضاء الكرام

عضو المحلس التشريعي

متري الزريقات

توفيق بك - كان حضرة العضو المحترم قدم افتراحاً لناذيل رسوم الجنسية عوقد نظرت رئاسة الحكومة في افتراحه ونزلت الرسوم المذكورة خسين في المئة ، غدير انه كان لدى المجلس النفيذي في ذلك الوقت اقتراح من المالية يتضمن تزييد رسوم الجوازات بالذسبة لقلة الموارد الناشئة من تخفيض كثير من الرسوم بموجب القوانين التي قبلها مخلسكم العالي ، فبعددان نزلت رسوم الجنسية ، ه في المئة كما ذكرت ، وانقصت رسوم تسجيل الاراضي ، ، ، ، ، ، في المئة ، وخفضت زمنوم السيارات ، ، و ٧٧ في المئة لم يكن من المعقول ان لانفكر الحكومة في تلافي عشر معشار هذه النخفيضات، ومن العادة ان يضاف في مثل هذه الحالات شي طفيف الى الرسوم عشر معشار هذه النخفيضات، ومن العادة ان يضاف في مثل هذه الحالات شي طفيف الى الرسوم

الحاصة والكمالية التي لانتناول المجموع من حيث التأثير ، واذا نظرنا الى رسم الجواز الذي يعترض عليه حضرة العضو وهو ٧٥ قرشاً عن جواز يستعمل خمس سنوات بخلاف جوازات بعض البلاد الاخرى ، ورأينا ان كل سنة من هذه السنوات يصببها ١٥ قرشاً لعلمنا ان الرسم الحالي غير باهظ .

ومع كلّ هذا فأن اصدار الانظمة الخاصة بجوازات السفر ورسومها من خصائص المجلس التنفيذي بتصديق صاحب السمو امير البلاد المهظم ولا يشمل هذه النظامات حكم النظام الداخلي الذي يجيز لا عضاء المجلس المحترمين اعطاء الافتراحات بتعديل الاحكام القانونية ، ولذلك ارجواعطاء القرار بعدم اجابة الطلب الواقع .

عوده بك - يمكنني ان ازيد ايضاحاً على ما جاء باقوال عطوفة السكرتير العام: ان جواز السفر يستعمل الى عشرسنوات وليس فقط الى خمس سنوات افيالخس الاولى يكتني بالرسم اوبالخسة الاخرى يدفع خسة قروش عن كل سنة افعلى هذه الصورة ان جواز السفر الذي يخدم صاحبه ١٠ سنوات ليس بكثير ان تستوفي الخزينة عنه ٧٥ و ٥ تقرشاً عبارة عن ماية قرش اي بمعدل عشرة قروش عن كل سنة الذك لا ارى محلا للاعتراض على هذا الرسم

متري باشا – نعم كما افداد عطوفة نوفيق بك اني قدمت افتراحا طلبت به عفو الاردني من رسوم الجنسية حيث انه يتحمل ضرائب كثيرة، وجرى التعديدل ، ونعم التعديل الا انه مو خراً ظهر التعديل بالضم على رسم الجواز .

فعلوم ان اهالي هذه الامارة من حيث معاملاتهم التجارية مربوطين بسوريا ولا يستغني احد منهم عن الذهاب اليها ان كان غنيا او فقيراً ، « ثانياً » يوجد مرضى بودون الذهاب للمستشفيات ، « ثالثاً » طلبة المدارس يذهبون للتعليم ، ففاذا خفضت الرسوم وتخفف الحمل عنهم فهم مستحقوت حيث لا تخفى الازمة الحاضرة و كثرة احتياجات الاهالي ، فعليه ازيد على اقتراحي ظالباً تخفيف رسوم الجنسية رحمة بالاهالي الفقراء والمحتاجين ،

نوفيق بن - البحث كاف على ما اعتقد، وقد قصدت أن أوجه نظر المجلس العمالي الى أنه ليس من صلاحيته الغام همذا النظام، أقول همذا لينتبه الاعضاء المحترمون الى الامر لبكون قرار المحلم الفذا ومحترماً .

قاسم بك — ان اقتراح الزميل متري باشا بتخفيض رسوم الجنسية والاجابة عليه كانت حقاً من حقوق رئاسة الحكومة، ولما كان تخفيض الرسوم من صلاحيتها، الفت نظرها الى تخفيض رسوم جوازات السفر كما خفضت رسوم الجنسية قبلاً

